

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9519

الجمعة، 22 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس السيد دي لا غاسكا /السيد مونتالفو سوسا (إكوادور)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد بوليانسكي

ألبانيا السيد سباسي

الإمارات العربية المتحدة السيدة العامري

البرازيل السيد فرانسوا دانيز

سويسرا السيد كارينتر

الصين السيد سون تشيا تشيانغ

غابون السيدة بوانغا أيونه

غانا السيد أغيمان

فرنسا السيدة باوليني

مالطة السيدة غات

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد فيبس

موزامبيق السيد إيراشاند غوفيا

الولايات المتحدة الأمريكية السيد كلي

اليابان السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن
(S/2023/920)

رسالة مؤرخة 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن
(S/2023/926)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-41991 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/10.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهة من

الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/920)

رسالة مؤرخة 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهة من

الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/926)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد

أديدجي إيبو، مدير مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ونائب الممثلة السامية للمكتب، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/920،

التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهة

من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن؛ والوثيقة S/2023/926،

التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023

موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد إيبو.

السيد إيبو (تكلم بالإنكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن على

إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة للمجلس مرة أخرى بشأن تنفيذ قرار

مجلس الأمن 2118 (2013) المتعلق بالقضاء على برنامج الأسلحة

الكيميائية للجمهورية العربية السورية. وأقدم هذه الإحاطة بالنيابة عن

الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، نظرا

لعدم وجودها حاليا في المكتب.

منذ آخر مرة نظر فيها المجلس في هذه المسألة (انظر

(S/PV.9411)، وتمشيا مع الممارسة المتبعة، ظل مكتب شؤون نزع

السلاح على اتصال منتظم بنظرائه في الأمانة الفنية لمنظمة حظر

الأسلحة الكيميائية بشأن الأنشطة المتصلة بالقرار 2118 (2013).

ومنذ الجلسة السابقة للمجلس بشأن هذه المسألة، يواصل فريق

تقييم إعلانات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية جهوده لتوضيح جميع

المسائل غير المحسومة فيما يتصل بالإعلان الأولي والإعلانات

اللاحقة المُقدّمة من الجمهورية العربية السورية. ويسرني بالغ السرور

أن أبلغكم بأنه بعد انقطاع دام أكثر من سنتين ونصف، عُقدت الجولة

الخامسة والعشرون من المشاورات بين الفريق واللجنة الوطنية السورية

في الفترة من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 5 تشرين الثاني/نوفمبر.

وقد أبلغت بأنه أمكن إيفاد جميع خبراء فريق تقييم الإعلانات،

حسبما تراه الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ضروريا،

إلى دمشق لإجراء المشاورات. وأبلغتُ أيضاً بأنه خلال جولة المشاورات

هذه، أجرى فريق التقييم اجتماعات تقنية يومية، واستعرض حال جميع

المسائل غير المحسومة وناقش سبل حلها. وعقب المشاورات، قدمت

الجمهورية العربية السورية، عن طريق مذكرة شفوية، تفسيرات لنتائج

تحليل العينات التي جمعها فريق التقييم من موقعين خلال الأنشطة

المحدودة داخل هذا البلد التي جرت في نيسان/أبريل. وأفهم أن الأمانة

الفنية بصدد ترجمة تلك التفسيرات، والتي سيعقبها تحليل لها يجريه

فريق التقييم وستُبلغ الأمانة الفنية عن النتائج في حينه.

ويحدوني أمل صادق في أن يتسنى الحفاظ على روح التعاون

المتجددة هذه، حتى يمكن حل جميع المسائل غير المحسومة المتصلة

بالإعلان الأولي والإعلانات اللاحقة التي قدّمتها الجمهورية العربية

السورية. ويشمل ذلك الإعلان الكامل عن الأنشطة الجارية في مركز

الدراسات والبحوث العلمية والإعلان عن كميات العوامل المؤثرة على

الأعصاب المُنتجة في مرفق لإنتاج الأسلحة الكيميائية كانت الجمهورية

العربية السورية قد أعلنت أنه لم يُستخدم قط لإنتاج أسلحة كيميائية.

وفيما يتعلق بعمليات تفتيش مرافق برزة وجمرايا التابعة لمركز

الدراسات والبحوث العلمية، فقد أبلغتُ بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر

الوقت، خلصت الأمانة الفنية للمنظمة إلى أنه لا يزال يتعدّر اعتبار الإعلان الذي قدّمته الجمهورية العربية السورية دقيقاً ومكتملاً وفقاً لما تقتضي به اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأدعو الجمهورية العربية السورية إلى مواصلة تعاونها مع الأمانة الفنية والاستجابة على وجه الاستعجال لجميع طلبات الأمانة الفنية.

وقد أُبلغتُ بأن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال تدرس جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وأفهم أن البعثة تحضر حالياً للقيام بالمهام المقبلة وستقدّم تقريراً إلى المجلس التنفيذي عن نتائج عملها في حينه. ويواصل فريق التحقيق وتحديد الهوية أيضاً تحقيقاته في الحوادث التي خلّصت فيها بعثة تقصي الحقائق إلى أن الأسلحة الكيميائية قد استُخدمت أو يُرجح أنها استُخدمت في الجمهورية العربية السورية، وسيصدر مزيداً من التقارير في حينه.

فيما يتعلق بالاتفاق الثلاثي المبرم بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والجمهورية العربية السورية، أفهم أن جميع الأطراف اتفقت على تمديدته لمدة ستة أشهر تغطي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2024 حتى 30 حزيران/يونيه 2024 وأنه يجري حالياً وضع الصيغة النهائية لهذا التمديد.

في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، احتفلنا باليوم السنوي لإحياء ذكرى جميع ضحايا الحرب الكيميائية. وفي تلك المناسبة الجليّة، دعا الأمين العام إلى أن يكون اليوم أيضاً يوم تصميم - تصميم على وضع حد لاستخدام الأسلحة الكيميائية نهائياً وإلى الأبد. وكما أكّد الأمين العام، يقتضي ذلك أن نكون على قدر دعوة اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى منع أي استخدام لهذه الأسلحة البغيضة ووضع حد لإفلات أولئك الذين يستخدمونها من العقاب، وخاصة ضد المدنيين. وستواصل الأمم المتحدة مساندة كل الجهود المبذولة للحفاظ على قاعدة مناهضة الأسلحة الكيميائية وطي صفحة تلك الأسلحة المروعة إلى الأبد. ونحن على مشارف عام جديد، أحثّ أعضاء المجلس على أن يتخذوا

الأسلحة الكيميائية أجرت الجولة التالية من عمليات التفتيش في كانون الأول/ديسمبر، وهي الجولة العاشرة. وستقدّم الأمانة الفنية تقريراً عن نتيجة جولة التفتيش هذه في حينه. ولكن حتى تاريخ صدور تقرير هذا الشهر، لم تكن الجمهورية العربية السورية قد قدّمت بعد معلومات أو تفسيرات تقنية كافية من شأنها أن تُمكن الأمانة الفنية من إغلاق ملف المسألة المتعلقة بالكشف عن مادة كيميائية مدرجة في الجدول 2 في مرافق برزة التابعة لمركز الدراسات في تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

وواصلت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية اتصالاتها مع اللجنة الوطنية السورية بشأن المسألة المتعلقة بملاحظة فريق التفتيش، خلال الجولة التاسعة من عمليات التفتيش، لعدد من الصناديق التي تحتوي على مادة كيميائية مزدوجة الاستخدام، مخزنة بكميات كبيرة في مستودع تخزين المواد الكيميائية في مرفق برزة. ومن خلال مذكرة شفوية مؤرخة 21 آب/أغسطس 2023، قدّمت الجمهورية العربية السورية بعض المعلومات التي كانت الأمانة قد طلبتها. وعلاوة على ذلك، أبلغت الجمهورية العربية السورية الأمانة، عن طريق مذكرة شفوية مؤرخة 12 تشرين الأول/أكتوبر، بأن الأسئلة الإضافية ستناقش مع موظفي مركز الدراسات والبحوث العلمية المعنيين خلال عمليات التفتيش. وطلبت الأمانة الفنية للمنظمة أيضاً معلومات بشأن النقل غير المأذون به للأسطوانتين المرتبطتين بحادث الأسلحة الكيميائية الذي وقع في دوما في 7 نيسان/أبريل 2018، واللذين يُزعم أنهما دُمّرتا في هجوم على مرفق لإنتاج الأسلحة الكيميائية. وأُبلغتُ بأنه، حتى تاريخ هذا التقرير، لم تتلقَ الأمانة الفنية أي ردّ على ذلك الطلب.

وتظل الأمانة الفنية لمنظمة الأسلحة الكيميائية ملتزمة التزاماً تاماً بتنفيذ ولايتها التي تهدف إلى التحقق من وفاء الجمهورية العربية السورية بالتزاماتها المتصلة بالإعلان بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات هيئتي توجيه المنظمة وقرارات مجلس الأمن. ومع ذلك، وكما تم التأكيد عليه من قبل، فإن التعاون الكامل من جانب الجمهورية العربية السورية مع الأمانة الفنية للمنظمة ضروري لإغلاق ملفات جميع المسائل غير المحسومة. وبالنظر إلى الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات المحددة والتي لا تزال غير محسومة، في هذا

إن تلك الاستنتاجات هي تنكير صارخ بأن نظام الأسد لا يزال يشكل تهديدا خطيرا لحماية مدنييه وللسلام والأمن الدوليين وهو يستخف بالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية ويتحدى قرارات مجلس الأمن. ويأتي ذلك التقييم مباشرة من خبراء مهنيين ومحايدين.

إن حماية النظام العالمي لعدم الانتشار تعني إعادة الالتزام بمنع المزيد من الهجمات بالأسلحة الكيميائية وانتشار الأسلحة الكيميائية، فضلا عن محاسبة نظام الأسد. وفي ذلك الصدد، ترحب الولايات المتحدة ترحيبا قويا باعتماد الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في 30 تشرين الثاني/نوفمبر لقرار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المعنون "التصدي للتهديد الناشئ عن استخدام الأسلحة الكيميائية والتهديد باستخدامها في المستقبل". وقرر المؤتمر أن استمرار سورية في حيازة واستخدام الأسلحة الكيميائية وعدم تقديمها إعلانا دقيقا وكاملا وتدمير جميع أسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاجها غير المعلنة قد ألحق أضرارا جسيمة بموضوع اتفاقية الأسلحة الكيميائية وغرضها.

ويدعو القرار الدول الأطراف إلى اتخاذ تدابير جماعية لمنع عمليات نقل المواد ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن أن تدعم استخدام الأسلحة الكيميائية أو نشرها في سورية، ودعم جهود المساءلة الوطنية والدولية ذات الصلة. وتأمل الولايات المتحدة أن تشجع الشفافية الدول الأطراف على كفالة عدم وصول المواد الكيميائية السمية وسلاتها إلى برامج الأسلحة الكيميائية.

وأخيرا، يحث القرار الجمعية العامة ومجلس الأمن على اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الحالة والنهوض بالمساءلة.

وبالنظر إلى كل ذلك، لا يوجد جدال حول ما إذا كان نظام الأسد قد استخدم الأسلحة الكيميائية. فقد استخدمها. ولا جدال حول ما إذا كان نظام الأسد يمثل لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فهو لم يفعل ذلك. لا جدال حول ما إذا كان برنامج الأسلحة الكيميائية السوري لا يزال يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. فهو كذلك. ولا يوجد جدال بشأن أهمية إبقاء المجلس هذه المسألة قيد نظره. فلا بد من ذلك.

مرة أخرى موقفا موحدا بشأن هذه المسألة وأن يتحلوا بروح القيادة في إظهار أنه لن يتم التغاضي عن الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. ومكتب شؤون نزع السلاح على أهبة الاستعداد لتقديم أي دعم ومساعدة يمكنه تقديمهما.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد إيبو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كيلى (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر نائب الممثلة السامية إيبو على إحاطته واهتمامه المستمر بهذه المسألة الهامة.

إن الولايات المتحدة لا تزال تشعر بالفزع إزاء عدم امتثال سورية الصارخ لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتحديدها لمختلف قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار 2118 (2013). وعلى مدى 10 سنوات، نددت الولايات المتحدة، ومعظم المجتمع الدولي، بانتهاكات السلطات السورية المتكررة والمستمرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). وقد أدنا استخدام الأسد المتعدد المؤكد للأسلحة الكيميائية ضد شعبه وعدم إعلان حكومته بشكل كامل عن أسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاجها وتدميرها.

وتحقيقا لتلك الغاية، رحبنا بالمذكرة الصادرة في أيلول/سبتمبر عن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والتي تناولت بالتفصيل عمل فريق تقييم الإعلانات لتحديد أوجه القصور في إعلان سورية الأولي للبيانات وتعديلاته اللاحقة. وتشمل أوجه القصور كميات الأسلحة الكيميائية غير المُتحقق منها، ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية غير المعلنة، وما لم يعلن عنه من الأسلحة الكيميائية. وتخلص المذكرة بشكل قاطع إلى أن

"هذه الأمور تثير مخاوف مستمرة بشأن احتمال وجود مخزونات غير معلنة من الأسلحة الكيميائية، وأنشطة أو مرافق غير معلنة، وإمكانية مواصلة استخدام الأسلحة الكيميائية." (S/2213/2023، الفقرة 58)

لم تكن لدينا أوهام بأن ذلك سيكون له أي تأثير على لهجة البيانات التي تدلي بها الولايات المتحدة وحلفاؤها اليوم، لأن الافتراءات القديمة والجديدة بشأن تورط السلطات السورية في حوادث كيميائية في بلدها هي الشيء الوحيد الذي يمكنهما استخدامه لمحاولة تبرير محاولتهما لإبقاء هذا الموضوع مطروحا بشكل مصطنع في المجلس.

وليس سرا أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية ليستا، ومنذ زمن طويل، سوى سلاح مطيع في أيدي مجموعة من البلدان الغربية، ويتعين عليهما الآن تمهيد الطريق لاستصدار قرارات جديدة مناهضة لسورية. ويشمل ذلك اعتماد توصية في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية المعقودة في لاهاي في الفترة من 27 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر، بفرض تدابير جماعية ضد دمشق تهدف إلى منع تزويد سورية بالمواد الكيميائية والمعدات والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج المدرجة في مرفق الوثيقة S/2006/853، المؤرخة 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2006. ولا يمكن وصف ذلك القرار بأي شيء خلافا لأنه تعسف واضح. وإنه لأمر له دلالاته أن 65 بلدا فقط من 194 دولة عضوا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أرادت الانضمام إليه. إنه يدل بشكل كبير على فهم الأزمة في المنظمة الناجمة عن تصرفات الدول الغربية التي تستحوذ عليها الهستيريا المعادية لسورية وروسيا.

كما وجهت في تصرفاتها ضربة لميثاق الأمم المتحدة. وفي الواقع، فإنها، بإصرارها على اعتماد تدابير جماعية وفقا للمادة الثانية عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، تغفل ببساطة أن هذه المادة تنص على إمكانية اعتماد تدابير جماعية وفقا للقانون الدولي حصرا. ووفقا للفصل السابع من الميثاق، فإن قرار إنهاء العلاقات الاقتصادية مع البلدان كليا أو جزئيا هو حق حصري لمجلس الأمن. ولا تملك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هذا التفويض. وعلاوة على ذلك، فإن جزاءات المجلس لا تُفرض من أجل الخنق الاقتصادي لبلد لا يحظى بتفضيل، حسبما يبدو أن المستعمرين الجدد الغربيين يعتقدون. بل هي أداة مساعدة لتحقيق هدف محدد، وهو صون السلام والأمن الدوليين.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، صوتت 159 دولة عضوا في الجمعية العامة تأييدا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد حان الوقت الآن لكي يضطلع المجلس بمسؤولياته عن دعم السلام والأمن الدوليين في مواجهة تهديد مستمر بالأسلحة الكيميائية. وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع جميع أعضاء المجلس وفي المحافل المناسبة الأخرى لكفالة ألا يُرهب الأسد شعبه أو المجتمع الدولي مرة أخرى بالأسلحة الكيميائية.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نظرا لأن هذه هي آخر جلسة لمجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر - باستثناء التصويت المرتقب اليوم - أود أن أشيد بجهود الرئاسة الإكوادورية التي، على الرغم من الحالة المضطربة للغاية في المجلس، تمكنت من الاضطلاع بمهامها بشكل حاسم. وأود أيضا أن أشكر الرئاسة البرازيلية والصينية للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، على التوالي، على احترامهما وقت أعضاء المجلس من خلال عدم إدراج الجلسات المتعلقة بتنفيذ القرار 2118 (2013)، الذي لم يحدث بشأنه أي تطور جوهري منذ فترة طويلة، في برنامج العمل. لقد دعا بلدنا، شأنه شأن عدد من الزملاء الآخرين، منذ فترة طويلة إلى تحقيق أقصى استفادة من الجدول الزمني لجلسات المجلس بشأن الملف الكيميائي السوري. ونرى أن مناقشتها مرة واحدة كل ثلاثة أشهر أكثر من كاف. وفي ذلك الصدد، فإن القيمة المضافة لجلسة اليوم هي أيضا موضع نقاش كبير. فلم يقدم وفد الولايات المتحدة، الذي ضغط من أجل إدراجها في برنامج عملنا، حججا تبرر ضرورة إدراجها في برنامج العمل.

ولا يختلف تقرير آخر (انظر S/2023/926) للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فرناندو أرياس بشأن تنفيذ القرار 2118 (2013) كثيرا عن التقارير السابقة. ومن بين التغييرات، تجدر ملاحظة الإشارة إلى الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلان الأولي والجمهورية العربية السورية - حيث ظل زملاؤنا الغربيون ينتقدون دمشق منذ فترة لعدم عقدها. ومع ذلك،

لعضوية المجلس التنفيذي. ولن أخوض في التفاصيل. وسأكتفي بالقول إن هذه الأفعال تدوس بشكل صارخ على الإجراء التوافقي المنصوص عليه في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بخصوص تقديم ترشيحات وإن الذين نظموا هذه المسرحية قد خطوا خطوة أخرى نحو التدمير النهائي لهذه المنظمة التي كانت يوما ما ذات حجية.

ويمكننا أن نسوق المزيد من الحقائق غير السارة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية اليوم ونذكر أنشطة فريق التحقيق وتحديد الهوية غير الشرعي. غير أنني سأوفر وقت المجلس، وكذلك وقتي، لأنني أولاً، لا أريد أن أكرر أشياء واضحة وثانياً، لا أرى أي جدوى من إهدار وقتي وطاقتي أمام أولئك الذين أعدوا منذ زمن طويل بياناتهم المعادية لسورية والمعادية لروسيا والذين عقدوا العزم على مواصلة مسرحيتهم المخزية والكاذبة، التي تلحق الضرر بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولن يعني ذلك أكثر من تأكيدات زملائنا الأمريكيين بأن لا أحد يفعل أكثر مما يفعلون لمساعدة سكان غزة، التي تدمرها إسرائيل بمساعدتهم وموافقتهم الصامتة. وبدلاً من ذلك، سأعتم فرصة أن هذه ربما تكون آخر جلسة مفتوحة يعقدها مجلس الأمن لهذا العام، على الرغم من التصويت، لأشكر وفود ألبانيا والإمارات العربية المتحدة والبرازيل وغابون وغانا الذين تنتهي فترة عضوية دولهم في المجلس ولأرحب بالجزائر وجمهورية كوريا وسلوفينيا وسيراليون وغيانا التي تنضم إلى المجلس لمدة عامين.

السيد إيريا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أشكر إكودور على عقد جلسة اليوم، إذ لم يناقش المجلس هذا الملف المهم منذ آخر مناقشاتنا في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.9411). وأشكر أيضاً نائب الممثلة السامية، السيد إيبو، على إحاطته.

لا ينبغي أبداً التغاضي عن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، وفي أي وقت، ومن جانب أي طرف، وتحت أي ظرف من الظروف. وتقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة لمحاسبة أولئك الذين يستخدمون أسلحة كيميائية وتحقيق العدالة للضحايا. وينبغي ألا يوفر أي عضو في المجلس الحماية للمسؤولين عن ارتكاب أعمال وحشية وغير إنسانية ضد شعبه.

إن قرار مؤتمر الدول الأطراف لا يخدم - ولا يمكن - أن يخدم ذلك الهدف. فما هذا سوى محاولة أخرى للاستعاضة عن قواعد القانون الدولي بقواعد معينة مصممة لمجموعة صغيرة من الدول وتتاسبها وحدها؟

ويقترح خصوم سورية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية استخدام آلية أشد الجزاءات، متجاهلين حقيقة أن العديد من المواد الواردة في ملحق وثيقة الأمم المتحدة تُستخدم بشكل فعال في مجالي الزراعة والطب. ومن شأن فرض حظر على إمداداتها أن يؤدي إلى مزيد من التدهور في الحالة الإنسانية المتردية أصلاً في سورية. وعلاوة على ذلك، ينص القرار على إمكانية قيام الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بفرض أي قيود أخرى على سورية في ذلك المجال. وهكذا، مُنح المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بصفة أساسية السلطة في المستقبل لكي يحدد، وفق تقديره الخاص، البلدان التي يُزعم أنها تنتهك اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي الحقيقة، حصلت البلدان الغربية على دمية أخرى معادية لسورية من المحتمل أن تبدأ استخدامها في جلسة اليوم. وبيان ممثل الولايات المتحدة تأكيد لذلك.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن التلميحات إلى أن سورية حافظت على قدراتها في مجال الحرب الكيميائية لا يصدّقها سوى عدد محدود من الدول المعادية لسورية. وكما هو معروف جيداً، امتثلت دمشق امتثالاً تاماً لالتزاماتها بموجب القرار 2118 (2013) بالقضاء على برنامجها للحرب الكيميائية. وقد تم ذلك تحت رقابة صارمة من الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبمساعدة غير مسبقة من الدول الأطراف، كما تم تأكيده في عام 2016 في وثائق المجلس التنفيذي للمنظمة ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأي شيء آخر لا يعدو كونه تكهنات سياسية انتهازية.

وبالنظر إلى الأزمة العميقة الشاملة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، نتيجة لتسييسها الصارخ، لم يكن من المستغرب أن يشهد مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عرضاً مسرحياً بأدوار محددة مسبقاً، وذلك بهدف إعاقة إعادة انتخاب روسيا

الكيميائية في سورية. وتعتقد اليابان أنه ينبغي للمجلس أن يبقي هذه المسألة قيد نظره بانتظام.

السيدة العامري (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أشكر السيد أديجي إيبو على إحاطته اليوم.

وأود التأكيد على موقف دولة الإمارات الثابت والمتمثل برفضها وإدانتها الصريحة لاستخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف ومن قبل أي كان وفي أي مكان. حيث يشكل استخدامها انتهاكا صارخا لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقانون الدولي.

وفي سياق مناقشة اليوم، سأركز في بياني على النقاط التالية.

أولاً، يرحب بلدي بانعقاد جولة المشاورات الخامسة والعشرين في دمشق، والمناقشات الجارية بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية حول كافة الأمور العالقة. حيث يظل استمرار الحوار بين الجانبين مسألة رئيسية لإحراز تقدم في هذا الملف.

ثانياً، يجب الحفاظ على الطابع الفني ومبدأ التوافق لمنظمة حظر الأسلحة لضمان عدم تسييس الملفات. ونؤكد أن القرار الأخير الذي اعتمد خلال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية لم يسبق له مثيل في المنظمة ولن يساهم في تجاوز حل المسائل العالقة في هذا الملف. كما سيكون له تبعات على الأوضاع الإنسانية المتردية أساساً في سورية، وبالأخص من حيث حظر مواد كيميائية ومعدات ذات استخدام مزدوج، تُستعمل في الأغراض الطبية والصيدلانية وغيرها من الأغراض السلمية. وسيعرقل هذا النهج التقدم الذي أحرزته كل من المنظمة وسورية في استعادة بناء الثقة، وإيجاد صيغة مشتركة يمكن العمل بها.

ثالثاً، وكما ذكرنا مسبقاً، لا يمكن التغاضي عن تهديدات الإرهاب الكيميائي، خاصة مع استمرار تنظيم داعش في شن هجماته في سورية. إن تهديدات الإرهاب الكيميائي من قبل تنظيم داعش تشكل تهديداً خطيراً على أمن واستقرار المنطقة، وهذا ما دعمه التقرير الأخير من قبل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن

وتشيد اليابان بالعمل المهني والمحايد والمستقل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونعارض بشدة أي محاولات لتقويض عملها القيم جداً. لا يزال استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب سورية يشكل تهديداً واضحاً للسلام والأمن الدوليين. ونشعر بقلق بالغ إزاء استمرار التناقضات والثغرات والتضاربات في إعلان سورية الأولى وإعلاناتها اللاحقة، على النحو الذي أكدته مرة أخرى آخر تقرير شهري للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2023/926).

في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، أوضح مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية موقفه في لاهاي عندما قرر أن استمرار سورية في حيازة واستخدام الأسلحة الكيميائية وعدم تدميرها لجميع أسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاجها غير المعلنة قد تسبب في أضرار جسيمة لموضوع الاتفاقية والغرض منها. ويجب على سورية أن تعود إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013).

ونحيط علماً بنتائج الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات التي جرت مؤخراً بين فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية واللجنة الوطنية السورية، التي عقدت أخيراً في دمشق بعد أكثر من عامين ونصف العام منذ آخر جولة من المشاورات. ويجب على سورية أن تواصل عملها وتعاونها بحسن نية مع الأمانة الفنية للمنظمة لحل جميع المسائل غير المحسومة. وعلى وجه الخصوص، نشعر بقلق بالغ إزاء ما ذكر حديثاً عن وجود عوامل حرب كيميائية لم يعلن عنها من قبل، والتي عُثر عليها في موقعين في سورية خلال الأنشطة المحدودة داخل البلد التي أجريت في نيسان/أبريل. ويجب على الجمهورية العربية السورية أن تعالج هذه المسألة المثيرة للقلق على سبيل الأولوية.

وتكرر اليابان تأكيد دعمنا القوي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية في جهودهما لمحاسبة من يقفون وراء استخدام الأسلحة الكيميائية. ونواصل حث الحكومة السورية على الإعلان عن برنامجها للأسلحة الكيميائية والقضاء عليه بالكامل لمنع تكرار استخدام الأسلحة

الأمانة بلا حل. وهذه المسائل غير المحسومة التي لم تحل بعد تتعلق، في الأساس، بكميات غير مؤكدة من الأسلحة الكيميائية والإنتاج غير المعلن للأسلحة الكيميائية، فضلا عن أسلحة كيميائية غير معلنة استخدمت في هجمات كيميائية، مثل الكلور والساارين.

وكل ذلك يثير قلقنا الشديد إزاء احتمال وجود مخزونات غير معلنة من الأسلحة الكيميائية ومرافق وأنشطة تتعلق بها لم يُعلن عنها. ونرحب بالجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات واللجنة الوطنية السورية التي جرت في دمشق في بداية تشرين الثاني/نوفمبر، على النحو الذي أكدته التقرير الشهري الـ 122 لمدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء نتائج تحليل العينات التي جمعها فريق تقييم الإعلانات في موقعين أثناء إجراء الأنشطة المحدودة داخل البلد في نيسان/أبريل من هذا العام. وكشفت النتائج عن وجود دلائل في موقعين على عدة عوامل حرب كيميائية لم يتم الإعلان عنها.

وندعو سورية إلى تقديم جميع المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والأنشطة المتصلة بها. ونؤيد تأييدا تاما عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في هذا الصدد. ونعتقد أنه ينبغي تمديد الاتفاق الثلاثي المبرم بين المنظمة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والجمهورية العربية السورية. وقد حان الوقت لكي تفهم سورية أن الإعلان عن برامجها للأسلحة الكيميائية وتدميرها بالكامل واجب عليها، وأن عليها القيام بذلك بطريقة شفافة ويمكن التحقق منها. وينبغي أن تتعاون تعاونًا كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية امتثالاً للقرار 2118 (2013).

ولما كانت هذه هي الجلسة الأخيرة التي ستتكم فيها ألبانيا بشأن هذا الملف، فإننا نشدد على أهمية أن يتحمل مجلس الأمن المسؤولية في تنفيذ قراراته، وفي هذا السياق، تبقى هذه الجلسات المنتظمة ضرورة. في الختام، اسمحو لي، سيدي الرئيس، أن أعرب عن تقدير ألبانيا للطريقة التي ترأست بها إكوادور أعمال مجلس الأمن المعقدة خلال شهر كانون الأول/ديسمبر الجاري.

الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وأخيرا، نعرب عن بالغ قلقنا إزاء التقارير التي تفيد باستخدام إسرائيل الفسفور الأبيض في غزة ولبنان كسلاح حارق، فهو محرم دوليا بموجب اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر لعام 1980 الموقعة في جنيف، حيث يعرض الفسفور الأبيض المدنيين لخطر الإصابات الجريحة وطويلة الأمد، كما أن استخدامه على المدنيين يثير تساؤلات خطيرة بشأن الامتثال للقانون الدولي الإنساني وينبغي التحقيق فيه.

وختاماً، أود في آخر جلسة تشارك فيها دولة الإمارات حول هذا الموضوع خلال عضويتها أن أشدد مجدداً على أهمية إحراز تقدم في ملف الأسلحة الكيميائية في سورية وفي كافة الملفات المتعلقة بحل الأزمة السورية.

السيد سباسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إيبو على إحاطته.

قبل عشر سنوات، انضمت الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، والتزمت سورية بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ممارسة جميع مهامها. وبناء على ذلك، كان ينبغي لسورية، بعد مرور 10 سنوات، أن تدمر أسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية. ومن المؤسف أن هذا لم يحدث.

وخلصت عدة تقارير دولية إلى أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت في سورية منذ انضمامها إلى الاتفاقية. ولا بد من محاسبة الجناة الذين تم التعرف على هوياتهم. ووفقاً لمذكرة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخة 23 أيلول/سبتمبر 2023، لا تزال سورية ترفض التعاون بشكل كامل مع المجتمع الدولي فيما يتعلق ببرنامج الأسلحة الكيميائية. كما أن إعلانات اللجنة الوطنية السورية تتضمن العديد من الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات. ولا تزال 20 مسألة من أصل 24 مسألة غير محسومة كانت قد أثارها

دائماً، أود أن أشكر المدير إييو على إحاطته المفصلة وأن أعرب عن امتناني للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تقريره الـ 122 وللمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشكل أوسع على عملها المستمر والحيوي لدعم اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

خلافًا لتوقعات ممثل الوفد الروسي، ترحب المملكة المتحدة بالجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية التي جرت في الشهر الماضي في دمشق. ونشيد بفريق تقييم الإعلانات التابع للمنظمة على عمله الشاق لتسوية أوجه التضارب في إعلان سورية. ومع ذلك، من المهم أن نكون واضحين - إن هذا التنازل المحدود لا يعالج مسألة عدم امتثال سورية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية منذ فترة طويلة. فقد دأب النظام السوري على عرقلة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، رافضاً منح التأشيرات ومتشبثاً بشروط غير مقبولة.

وبطبيعة الحال، يحق لفريق تقييم الإعلانات الوصول الكامل وغير المقيد إلى أي من المواقع وإلى جميع المواقع في سورية لغرض تفتيشها، من دون أن يقتصر ذلك على الأنشطة المحدودة التي أجريت داخل البلد هذا العام. وكما أحاطنا المدير إييو علماً، كشفت العينات التي أخذها فريق تقييم الإعلانات في موقعين في نيسان/أبريل عن مزيد من المشكلات المتعلقة بإعلان سورية عما بحوزتها من الأسلحة الكيميائية. وهذا الأمر لا يقلل من النزر اليسير من الثقة التي كانت لدينا بإعلان سورية فحسب، بل يثبت بوضوح أيضاً تجاهل سورية المستمر لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والمبادئ التي نلتزم بها جميعاً تقريباً حول هذه الطاولة.

وكما قلنا مرات عديدة من قبل، فإن المسائل غير المحسومة بشأن إعلان سورية عن الأسلحة الكيميائية ليست مسائل نظرية، بل تشمل أماكن وجود مئات الأطنان من عوامل الأسلحة الكيميائية وآلاف الذخائر. وستبقى الأسلحة الكيميائية السورية تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين حتى يتم تدمير برنامجها للأسلحة الكيميائية بشكل كامل وقابل للتحقق.

السيد سون تشي تشيانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر السيد إييو، نائب الممثلة السامية، على إحاطته.

إننا نعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص، وتحت أي ظرف ولأي غرض، ونأمل في أن يصبح عالمنا خالياً من الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن. وما فتئت الصين تدعو إلى حل جميع المسائل غير المحسومة بشأن إعلان سورية الأولى عن الأسلحة الكيميائية بالحوار والتشاور.

ونرحب بعقد الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات التقنية بين الحكومة السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أوائل الشهر الماضي. ونشجع الحكومة السورية والأمانة الفنية على تعزيز التواصل والعمل معاً وإيجاد أرضية مشتركة على أساس الاحترام المتبادل والتعاون والمساواة، بهدف التوصل إلى حل مشترك للمسائل غير المحسومة في وقت مبكر. ويجب على الأطراف الخارجية أن تحافظ على الزخم الإيجابي والتعاون بين الجانبين بشكل فعال.

وينبغي أن يمثل التحقيق الذي تجريه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسعيها إلى تحقيق المساءلة عن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية امتثالاً صارماً لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية والمرفقات ذات الصلة المتعلقة بالتحقق من أجل كفالة الامتثال الإجرائي وجمع أدلة موثوقة والتوصل لاستنتاجات ذات مصداقية. ونأمل في أن يبذل المدير العام والأمانة الفنية جهوداً ملموسة لصون السمات التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وما فتئت الصين تؤكد أنه ينبغي للمجلس التقليل من وتيرة مداولاته بشأن هذه المسألة بغية توفير الموارد وزيادة الكفاءة على نحو فعال. ونتطلع إلى أن يتوصل أعضاء المجلس إلى ترتيب رسمي في هذا الصدد في أقرب وقت ممكن.

السيد فييس (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): في جلسة الإحاطة المفتوحة الأخيرة هذه على جدول الأعمال لهذا الشهر، اسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في تهنئتك، سيدي الرئيس، على الطريقة التي أدرتم بها أنتم وفريقكم رؤاستكم هذا الشهر. وكما هو الحال

وعلى وجه التحديد، لم تقدم سورية بعد إجابات على النقاط الـ 20 التي تُحسم في إعلانها الأولي. وتشكّل تلك الإجابات شرطاً من شروط استعادة سورية لحقوقها وامتيازاتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء تقارير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن تحليل العينات المأخوذة خلال الأنشطة المحدودة التي أجرتها داخل البلد في نيسان/أبريل 2023. فقد كشفت عن مؤشرات على وجود عدة عوامل حرب كيميائية لم يُعلن عنها في موقعين. وبينما يمكننا أن نلاحظ بشكل إيجابي أن المشاورات التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر أسفرت عن تبادل خطي للآراء بشأن وجود عوامل الحرب الكيميائية غير المعلنة تلك، فإننا نتطلع إلى التعرف على التحليلات التي أجريت بشأن هذا الموضوع في التقرير المقبل.

وندين استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، تكرر انتهاك الالتزامات الناشئة عن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ووقع حوالي 25 هجوماً كيميائياً وتقتلها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية. وخلصت بعثات هاتين المنظميتين وآلياتهما إلى أن هناك أسباباً معقولة تدعو للاعتقاد بأن تسعة من تلك الهجمات يمكن أن تُنسب إلى الحكومة السورية. وتود سويسرا أن تؤكد من جديد ثقتها الكاملة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وجميع بعثاتها.

وقد ساهمت الجلسات المنتظمة للمجلس منذ اتخاذ القرار 2118 (2013)، في إعادة تأكيد مسألة محورية، وهي منع استحداث الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتكديسها والاحتفاظ بها ونقلها واستخدامها وكفالة تدميرها.

ولا بد من تقديم من يستخدمون الأسلحة الكيميائية في سورية، وفي أي مكان آخر، إلى العدالة؛ فإفلاتهم من العقاب أمر غير مقبول. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتعاون الرسمي بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية

ولذلك، نرحب بالقرار الذي اتخذته مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في تشرين الثاني/نوفمبر. فهذا القرار الجديد سيوطد التعاون بين الدول الأطراف بغية التصدي للتهديد العالمي الناجم عن عدم امتثال النظام السوري للاتفاقية، ولا سيما من خلال اتخاذ خطوات ملموسة لوقف نقل المواد الكيميائية السامة والمواد اللازمة لإنتاج الأسلحة الكيميائية ومنعها من دخول سورية إلى أن تمتثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن عدم إحراز تقدم في هذا الملف ليس مبرراً لتقليل اهتمامنا به، بل على العكس من ذلك، إن عدم إحراز هذا التقدم هو ما يستدعي من المجلس أن يبقي المسألة قيد نظره. فبعد مرور عشر سنوات على اتخاذ القرار 2118 (2013)، لا تزال أحكامه غير مستوفاة، والمسائل غير المحسومة بشأن إعلان سورية لم تجد طريقها إلى الحل. وخلصت التحقيقات الدولية المستقلة إلى أن النظام السوري مسؤول عما لا يقل عن تسع هجمات بالأسلحة الكيميائية ضد شعبه. ونحن مدينون لآلاف ضحايا الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية وأماكن أخرى بمواصلة عملنا حتى لا تظل الأسلحة الكيميائية السورية تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

السيد كاربنتر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أشكر السيد أديديجي إيبو، مدير مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ونائب الممثلة السامية للمكتب، على إحاطته.

ونحيط علماً بانعقاد الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية في تشرين الثاني/نوفمبر في دمشق، للمرة الأولى منذ نيسان/أبريل 2021. والواقع أن سورية ملزمة بإتاحة إمكانية الوصول الفوري ودون عوائق لجميع أفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك إجراء عمليات التفتيش على جميع المواقع. ولذلك نأمل أن تشكّل تلك المشاورات خطوة نحو إقامة تعاون كامل بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

من التأخير. ونحث الجانبين على تسوية خلافتهما على نحو متبادل وحسن التوقيت لدفع العمليات قدما.

ونشجع الجمهورية العربية السورية على الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار 2118 (2013) واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبالنظر إلى تعدد الأزمات التي تواجه الجمهورية العربية السورية، نرى أن الحل الفوري والمرضي لمسألة برنامج الأسلحة الكيميائية في البلد يمكن أن يساعد في إعادة توجيه الجهود الدولية نحو حل المشاكل السياسية والإنسانية التي يعاني منها الشعب السوري.

إن التهديد الكبير والخطير الذي تشكله الأسلحة الكيميائية على السلام والأمن الدوليين يعني أن من واجبنا جميعا، نحن المجتمع الدولي، أن نفي بمسؤوليتنا عن حماية البشرية من تلك الأسلحة. ولا يتسنى لنا أن نفعل ذلك بدون إبداء التزامنا المشترك بتعزيز التقيد الصارم بالصكوك الدولية التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي شخص في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. وفي ذلك الصدد، سنواصل، بصفتنا الأعضاء الأفارقة الثلاثة، من خلال تمثيلنا الدائم في المجلس دعم الجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لحل مسألة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري بطريقة مهنية. ونحث جميع الجهات صاحبة المصلحة على إظهار التزامها الكامل بحل جميع المسائل غير المحسومة من أجل القضاء على الشكوك التي لا تزال قائمة بشأن إنتاج الأسلحة الكيميائية واحتمال استخدامها في سورية. ونؤكد ضرورة التوصل إلى حل نهائي للمسائل المتعلقة ببرنامج الأسلحة الكيميائية في سورية، كما نعيد تأكيد دعمنا المستمر للقرار 2118 (2013).

وبما أن هذه هي الجلسة المفتوحة الأخيرة التي يعقدها مجلس الأمن، نغتتم هذه الفرصة لنهنئ إكوادور على رئاستها الناجحة للمجلس.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): بما أن هذه هي آخر جلسة رسمية مقررة لمجلس الأمن، فإنني أنضم إلى الآخرين في تهنئتك، سيدي الرئيس، وجميع أعضاء فريقكم على رئاستكم الناجحة جدا لشهر كانون الأول/ديسمبر.

منذ آذار/مارس 2011، فهو عنصر أساسي في تنفيذ القرار 2118 (2013)، بما يكفل احترام القانون الدولي ومكافحة الإفلات من العقاب.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن.

ونشكر السيد أديجي إيبو، نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطته ونرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية تركيا في هذه الجلسة.

ونرحب بالتقرير الشهري الـ 122 لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2023/920) وتقديم التقرير الـ 119 للجمهورية العربية السورية.

في المستهل، يؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس التزامهم الثابت بالمبادئ والمعايير الموضوعية ضد استخدام الأسلحة الكيميائية ويكررون الإعراب عن دعمهم لكافة الجهود الرامية إلى القضاء على إنتاجها أو تخزينها أو استخدامها. ونجدد دعمنا الثابت للعمل الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية باعتبارها الهيئة الرئيسية المسؤولة عن كفالة القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية بشكل كامل وقابل للتحقق منه.

وبينما ننتظر نتائج الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات التي عقدت بين الجمهورية العربية السورية وفريق تقييم الإعلانات في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نأمل أن نشهد فتح فصل جديد من التعاون البناء بين الجانبين للمساعدة في تعزيز الزخم اللازم وتسريع الدفع بالعملية قدما نحو معالجة جميع المسائل غير المحسومة بما يتماشى مع القرار 2118 (2013).

ويحث الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس الجانبين على الاستفادة من التطور الأخير الباعث على التفاؤل باعتباره قوة دافعة جديدة لعكس مسار وتيرة التقدم البطيئة من أجل تأكيد القضاء الكامل والقابل للتحقق على جميع برامج الأسلحة الكيميائية السورية دون مزيد

وفي أيلول/سبتمبر، أصدرت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مذكرة تؤكد أن المسائل غير المحسومة بعد في إعلان سورية الأولى تثير قلقاً بالغاً. وأفادت المذكرة أيضاً أن هذه المسائل يمكن أن تثير الشكوك حول وجود مخزونات وأنشطة غير معلنة في البلد. ومما يؤسف له أن تلك الشواغل يبدو أنها لها ما يبررها.

ونحيط علماً بعقد الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطات الوطنية السورية في الفترة ما بين 30 تشرين الأول/أكتوبر و 5 تشرين الثاني/نوفمبر، دون شروط. فتلك خطوة إيجابية. وفي نفس الوقت نحث الجمهورية العربية السورية على مواصلة التعاون مع الأمانة الفنية وتقديم جميع الوثائق المطلوبة لإغلاق ملفات جميع المسائل غير المحسومة بشأن إعلانها الأولى. فكما يشير تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2023/920)، لا يزال الإعلان غير دقيق وغير كامل وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). وعدم إحراز تقدم أمر مؤسف، وتحمل سورية المسؤولية الكاملة عنه.

وفي الختام، نعيد تأكيد دعمنا الكامل لأمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأفرقتها. وهي تضطلع بولايتها باستقلالية ونزاهة ووفقاً للمعايير الدولية. وتضطلع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بدور حاسم في تنفيذ الحظر العالمي للأسلحة الكيميائية وفي ضمان القضاء التام على جميع الأسلحة الكيميائية في سورية.

السيدة باولينى (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد إيبو على إحاطته. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ إكادور على رئاستها للمجلس هذا الشهر.

يصادف هذا الشهر مرور ثماني سنوات على انضمام سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبعد مرور أكثر من 10 سنوات، لا تزال سورية لا تحترم الالتزامات التي تعهدت بها بالانضمام إلى ذلك الصك، ولا تمتثل للقرار 2118 (2013). فقد استخدمت سورية الأسلحة الكيميائية ضد سكانها، بما في ذلك بعد انضمامها إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد وثقت تقارير مستقلة صادرة عن آلية التحقيق

ونشكر المدير إيبو على إحاطته. ونرحب بعقد جلسة اليوم. لا نزال نعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه يجب على المجلس أن يواصل مناقشة هذه المسألة الهامة بانتظام، على النحو المنصوص عليه في القرار 2118 (2013).

لقد خلصت التحقيقات المستقلة التي أجرتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتحقيقات المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن النظام السوري استخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه تسع مرات. وذلك أمر عصي على التصور. وتدين مالطة بشدة تلك الهجمات. إن إقدام أي كان على استخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف أمر مستنكر ومناف تماماً لقواعد المجتمع الدولي ومعاييره القانونية.

وبموجب القرار 2118 (2013)، أكد المجلس بالإجماع وجوب محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية. فكفالة تحقيق المساءلة عن تلك الأعمال يكفل إقامة العدل. وهو الأمر الصواب الذي يتعين علينا القيام به. وهو يدل على تصميمنا على منع تكرار هذه الأعمال. ومن واجبنا ومسؤوليتنا، بوصفنا أعضاء في المجلس، أن نعمل من أجل تحقيق تلك الغاية.

لم سورية تعلن بعد، رغم مرور عشر سنوات على انضمامها إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، عن كافة مخزونات من الأسلحة الكيميائية، علاوة على أنها لم تدمرها. وذلك أمر غير مقبول.

وقد أظهر التقريران الأخيران لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2023/926 و S/2023/920) تطوراً مشيراً للقلق. وكشفت تحليلات العينات التي جمعها فريق تقييم الإعلانات خلال فترة نشره المحدودة داخل البلد في نيسان/أبريل عن "مؤشرات على وجود عدة عوامل حرب كيميائية لم يُعلن عنها في موقعين". (S/2023/920، المرفق، الفقرة 13). وعلاوة على ذلك، لم تقدم الجمهورية العربية السورية إلى الأمانة العامة إيضاحاً في غضون المهلة الزمنية المحددة وقدمت المذكرة الشفوية ذات الصلة بعد مرور أكثر من شهر، في 23 تشرين الثاني/نوفمبر. وذلك أمر يبعث على القلق البالغ. وننتظر إلى الاطلاع على ترجمة الأمانة العامة لهذه الإيضاحات وتحليلها لها.

فلا يزال امتلاك سورية للأسلحة الكيميائية واستخدامها يشكلان تهديدا للسلام والأمن ولهيكل عدم الانتشار. ولا تزال تلك التهديدات تتطلب مزيدا من اليقظة من المجلس، وستواصل فرنسا التزامها بشأن هذا الموضوع مع شركائها.

السيد فرانسوا دانييل (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إيبو على إحاطته، وأرحب بممثلي سورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة.

تتعد جلسة اليوم بعد اعتماد القرار C-28/DEC.12 من قبل مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في 30 تشرين الثاني/نوفمبر. وقد اتخذ القرار المعني بتصويت مثير للجدل للغاية، صوتت فيه أغلبية الدول إما معارضة القرار أو اختارت الامتناع عن التصويت أو الغياب. وتبين تلك النتيجة بوضوح كيفية إخفاق القرار في حشد تأييد واسع. ولم يخضع لمشاورة أو مفاوضات مسبقة، ولا لقرار مسبق من المجلس التنفيذي - وهو النقاب واضح على ولايته. إنه يمثل خطوة خطيرة أخرى نحو تآكل الدعم لمنظمة كانت تقوم في السابق على توافق الآراء.

وقد امتنعت البرازيل عن التصويت في اتخاذ ذلك القرار لاقتناعها بأنه يتعارض مع ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ويعمل على تحقيق أهداف متعارضة مع جهودنا الرامية إلى تعزيز مصداقية المنظمة. وتشير نتيجة التصويت أيضا إلى أن قلقنا يتشاطر عدد متزايد من الدول ويستحق التفكير الجاد.

وتواجه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حاليا أزمة مصداقية، كما يتضح من الأسئلة المتكررة التي أثرت فيما يتعلق بأنشطة التفتيش في سورية. ونعتقد أنه يجب على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تعالج تلك المسائل على نحو سليم لا لبس فيه، بغية كسر الحلقة الحالية من الخلافات ذات النتائج العكسية والحفاظ على مصداقية المنظمة. وظلت البرازيل، طوال هذا العام، تقدم مقترحات ملموسة لتحقيق تلك الغاية في هيئات صنع السياسات بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لم تلق حتى الآن آذانا صاغية.

ونأسف أسفا عميقا لأن القرار سيسهم، بدلا من معالجة تلك المسائل، في زيادة انعدام الثقة وزيادة الانقسامات التي تنتشر بين

المشاركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة ذلك في تسع مناسبات.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية، وهي أسلحة دمار شامل، ضد السكان المدنيين يشكل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. ويجب ألا تمر هذه الأعمال الخطيرة من دون عقاب. وستواصل فرنسا مع شركائها، في ذلك الصدد، دعم العمل الرامي إلى تبيان الحقائق وتحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية وضمان مساءلتهم عن أعمالهم.

وعلاوة على ذلك، لا يزال النظام السوري لا يبدي الشفافية اللازمة بشأن وضع مخزونات من الأسلحة الكيميائية ومرافق تصنيعه. ولا يزال إعلانه الوطني بشأن هذا الموضوع غير مكتمل. لقد عُقدت - في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وبعد أكثر من عامين من التأخير والعرقلة من قبل سورية - الجولة الخامسة والعشرون من المشاورات بين السلطات السورية وفريق الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المكلف بتقييم الإعلان الأولي.

غير أن المسائل التي أثارها ذلك الإعلان لم تحسم. ويشدد المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تقريره الأخير، الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر (S/2023/920)، على أنه لا يزال من غير الممكن اعتبار إعلان سورية دقيقا ومكتملا، بالنظر إلى متطلبات اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). ونكرر دعمنا لأفرقة الأمانة الفنية وندعو النظام السوري مرة أخرى إلى التعاون الكامل معها. ويجب على سورية الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية إذا كانت ترغب في استعادة حقوقها وامتيازاتها كدولة طرف، التي علقت في عام 2021 بسبب انتهاكاتها المتكررة للاتفاقية.

ونظرا لاستمرار عدم تعاون سورية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإننا نرحب بالقرار الذي اتخذ في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بدعوة الدول إلى اتخاذ تدابير جماعية لمنع نقل المنتجات الكيميائية السامة وسلاتها ومعدات تصنيع المواد الكيميائية ذات الاستخدام المزدوج إلى سورية.

وتعرب إكوادور أيضا عن تقديرها للعمل الدؤوب الذي قام به فريق تقييم الإعلانات التابع للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتوضيح جميع المسائل غير المحسومة المتصلة بالإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية وإعلاناتها اللاحقة. ومن ذلك المنطلق، نرحب بعقد الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات واللجنة الوطنية السورية، التي تمت في دمشق في الفترة من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 5 تشرين الثاني/نوفمبر. إننا على اقتناع راسخ بأن الحوار بحسن نية والعمل التعاوني هما أفضل الآليات لتحقيق نتائج إيجابية بشأن تلك المسألة.

ولكن يساورنا القلق إزاء نتائج تحليل العينات التي أخذها فريق تقييم الإعلانات في نيسان/أبريل 2023، والتي قد تشير إلى أنشطة غير معلنة في مواقع جمعها. وننتظر تقرير الأمانة الفنية عن ذلك الحادث.

ونحث الجمهورية العربية السورية على مواصلة التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأفرقتها الفنية وعلى أن تظل ملتزمة بالوفاء بواجباتها، وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات المجلس، بما في ذلك القرار 2118 (2013). وكما ذكر وفد بلدنا في مناسبات أخرى، فإن أي حادث ينطوي على استخدام الأسلحة الكيميائية يجب أن يعالج بشفاافية تامة وأن يخضع لتحقيقات مستفيضة، وفقا لأحكام الاتفاقية. ونكرر رفضنا لإنتاج وتكديس الأسلحة الكيميائية وندين بشدة استخدامهما من قبل أي شخص، في أي مكان، وتحت أي ظرف من الظروف.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد دندي (الجمهورية العربية السورية): لا شك أن مضي 10 سنوات على انضمام سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية يشكل فرصة لتقييم فيها ما تم تحقيقه بشكل موضوعي وحقيقي، وبعيدا عن التسييس. إلا أن البيانات العدائية التي أدلت بها بعض الدول الغربية

أعضاء المنظمة. ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية جزء أساسي من هيكل نزع السلاح وتعتمد مصداقيتها على الحفاظ على الدعم الواسع من جميع الدول الأعضاء فيها البالغ عددها 193 دولة، فضلا عن عزل أنشطتها التقنية عن التدخل السياسي. وكما يقال في كثير من الأحيان عن القضاة، لا يكفي أن نكون محايدين - بل يجب أن ينظر إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضا على أنها محايدة.

ونعبد التأكيد على أن عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في إثبات الحقيقة الوقائية فيما يتعلق بحوادث استخدام الأسلحة الكيميائية يجب أن يتم بالتزام لا لبس فيه بالشفافية والحياد والصرامة التقنية. فذلك وحده الذي سيوفر الأساس لإسناد المسؤولية من قبل مجلس الأمن بوصفه الهيئة المختصة بإنجاز تلك المهمة. والنداءات المتكررة لإجراء تحقيقات أو إجراءات جنائية قبل أن يسند المجلس تبعدنا أكثر عن - ولا تقربنا من - المساءلة الحقيقية وحل الملف. ويبقى تعزيز التعاون بين سورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أفضل أمل لنا في إغلاق الملف الكيميائي السوري ومنع وردع أي استخدامات مستقبلية لتلك الأسلحة.

وتكرر البرازيل مرة أخرى إدانتها لاستخدام الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستخدامها في أي مكان ومن قبل أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف. فأى استخدام لهذه الأسلحة يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين وانتهاكا شنيعا للقانون الدولي، فضلا عن جميع المعايير العالمية الأدبية والأخلاقية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا

لإكوادور.

أبدأ بشكر السيد أديديجي إيبو، مدير ونائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتوفير معلومات مفصلة ومستقلة عن القضاء الكامل والقابل للتحقق من الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

المشكلة في المنظمة اليوم ليست سورية، بل هي مشكلة أشمل وأوسع، فقد تمّ تحويل المنظمة إلى منصّة لاستهداف دول أخرى لا تسير في ركب الدول الغربية. وترفض الجمهورية العربية السورية هذا القرار، وتعتبره خروجاً عن إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية الناطم لعمل المنظمة، ولا سيّما الإجراءات المخالفة لنصوص وأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وتؤكد سورية أن القرار يمثل المواقف الانعزالية للدول الغربية فقط دون غيرها ويظهر أن الهدف منه هو تحقيق ما عجزت الدول الغربية من الوصول إليه عبر الاعتداءات والحملات السياسية الفاشلة على سورية طوال السنوات الـ 12 الماضية، بما في ذلك دعمها المفصوح للإرهاب وفبركة حوادث استخدام أسلحة كيميائية.

لقد جاء هذا الموقف المنعزل في الوقت الذي كانت تستمر فيه اللجنة الوطنية السورية بتعاونها مع الأمانة الفنية للمنظمة، حيث قامت بما يلي:

أولاً، قدّمت اللجنة الوطنية السورية تقاريرها الشهرية رقم 118 و 119 و 120 و 121 عن الأشهر الماضية بخصوص الأنشطة التي أجرتها في سورية.

ثانياً، يّسّرت اللجنة الوطنية السورية عقد جولة المشاورات الخامسة والعشرين لفريق تقييم الإعلان خلال الفترة من 1 إلى 5 تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وذلك اتّساقاً مع ترحيبها بعقد هذه الجولة من المشاورات منذ اليوم الأول من طلب الأمانة الفنية لعقدها. وهنا أكرر، إن عقد هذه الجولة من المشاورات جاء اتساقاً مع ترحيبها بعقد هذه الجولة من المشاورات منذ اليوم الأول من طلب الأمانة الفنية لعقدها، وليس تنازلاً محدوداً، كما وصفه ممثل المملكة المتحدة. لقد قدّمت اللجنة الوطنية السورية خلال جولة المشاورات كامل التسهيلات للفريق، وتعاونت معه لإنجاح مهمّته.

ثالثاً، وافقت اللجنة الوطنية السورية على تمديد الاتفاق الثلاثي – بين الجمهورية العربية السورية، والأمانة الفنية للمنظمة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمدة ستة أشهر إضافية، بما ييسر مهام وأنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية.

تقدّم صورة مشوّهة عن الواقع وتحرف الحقيقة، من خلال تجاهلها الأعمى لكل أشكال التعاون الجدي الذي قدّمته بلدي على مدار العشر سنوات الماضية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفرقها الفنية، وحتى قبل دخول الاتفاقية حيّز النفاذ بالنسبة لها، والذي توجّ بالتدمير الناجح والذي تمّ التحقق منه لكامل مخزونها الكيميائي ومرافق إنتاجه. ويرفض وفد بلدي بأشدّ العبارات المغالطات وتحريف الحقائق والادّعاءات الواردة في بيانات الدول الغربية اليوم، ويعيد التأكيد على أن سورية أوفت بجميع التزاماتها بموجب الاتفاقية، ودمّرت كامل مخزونها الكيميائي، وأصبح البرنامج الكيميائي أمراً من الماضي ومسألة منتهية بالنسبة لبلدي.

وبعد ضغوط محمومة وغير مقبولة أخلاقياً وسياسياً قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة بشكل خاص، صوّتت أقلية ضئيلة في مؤتمر الدول الأطراف لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لاعتماد إجراءات حاكمة ضد سورية، التي التزمت بشكل صارم بما تنص عليه الاتفاقية. إن القرار يأتي في إطار محاولة لشرعنة الإجراءات القسرية أحادية الجانب اللانسانية التي تفرضها الدول الغربية على سورية، الأمر الذي سيؤدي إلى مفارقة آلام الشعب السوري، وخاصةً في الجانب الإنساني. وأشار في هذا السياق إلى أن تلك الإجراءات التي تضمّنها القرار 2118 (2013) تتناقض مع ما نصت عليه المادة الـ 11 من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والتي تؤكد على تنفيذ أحكام الاتفاقية بما يتجنّب عرقلة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للدول الأطراف والتعاون الدولي في مجال الأنشطة الكيميائية للأغراض غير المحظورة بموجب الاتفاقية.

ويؤسس هذا القرار سيء الصيت لمرحلة خطيرة في عمل المنظمة ومستقبلها، ويزيد من حدة الاستقطاب والتسييس، حيث أن اعتماده بالتصويت، خلافاً للممارسة المتّبعة، يكشف جسامة الضرر الذي سبّته الدول الغربية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن اعتماد هذا القرار يضعنا اليوم أمام سؤال: هل المنظمة في ظل التسييس الفاضح لعملها الفني أصلاً قادرة على تنفيذ الولاية المنصوص عليها في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية؟ وما هي الضمانات؟

نأسف لمواقفه المنحاز للغرب الجماعي، ولارتضائه مسايمة الأجندة السياسية العدائية لبعض الدول الغربية ضد بلدي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد أحمدي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على رئاستكم الفعالة والناجحة لهذا الشهر.

ونرحب بحضور السيد إيبيو، المدير ونائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، في جلسة الإحاطة اليوم.

إن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها الضحية الرئيسية لأكثر استخدام منهجي للأسلحة الكيميائية في التاريخ المعاصر، تدين بشدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب أي كان وفي أي مكان وأي زمان وتحت أي ظرف من الظروف. ومن وجهة نظرنا، فإن السبيل الوحيد لضمان منع استخدام الأسلحة الكيميائية هو تدميرها على نطاق عالمي، فضلاً عن وضع سياسات لوقف إنتاجها. ونُصرّ على التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وعلى دعم سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويجب تجنب تسييس تنفيذ الاتفاقية واستخدام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لأغراض سياسية، لأن لهما آثاراً ضارة بشكل خطير على سلطة المنظمة ومصادقيتها، فضلاً عن سلطة الاتفاقية.

إن سورية، بوصفها دولة طرفاً تقي بالتزاماتها وتعمل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ما برحت هدفاً لمثل هذه المحاولات من قبل دول أطراف محددة. ونشيد بالحكومة السورية على التزامها بالتعاون المستمر مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كما يتضح من استعدادها لعقد اجتماع رفيع المستوى بين وزير الخارجية السوري والمدير العام للمنظمة. وكجزء من تعاونها المستمر، ما فتئت اللجنة الوطنية السورية تقدم بجد تقارير شهرية خلال الأشهر الثلاثة الماضية تحدد فيها الأنشطة التي تجري داخل سورية. وعلاوة على ذلك، فقد يسرت الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات لفريق تقييم الإعلانات

رابعاً، قدّمت اللجنة الوطنية السورية كل الوثائق التي تغطّي استفسارات الأمانة الفنية للمنظمة حول المادة ذات طبيعة الاستخدام المزدوج التي تمت مشاهدتها من قبل فريق التفتيش في مركز الدراسات والبحوث العلمية، خلال جولة التفتيش التاسعة. كما تستمر بالمناقشات مع موظفي المركز والأمانة الفنية لتقديم التوضيحات المطلوبة.

خامساً، رحّبت الجمهورية العربية السورية بإجراء فريق الأمانة الفنية لجولة التفتيش العاشرة إلى مركز الدراسات والبحوث العلمية خلال الفترة من 1 إلى 6 كانون الأول/ديسمبر الجاري، وهي الأولى في عام 2023. وقد قدمت اللجنة الوطنية كافة التسهيلات اللازمة والمعلومات المطلوبة لإنجاح مهمة هذا الفريق. ونتطلع إلى إصدار التقرير النهائي لهذا الفريق، الذي يجب أن يعكس هذا التعاون والتسهيلات المقدمة من قبل سورية لهذا الفريق.

تُحمّل سورية الدول الغربية مسؤولية الآثار السلبية التي ستترتب على حاضر ومستقبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، جراء فرضها على المنظمة لقرارات تزيد من الانقسام والاستقطاب فيها. ويطالب بلدي الأمانة الفنية بأن تلتزم بأحكام الاتفاقية، وأن تُجري مراجعة شاملة لنهجها وتقرّيرها، وألا تسمح لنفسها بأن تكون مطيّة لخدمة أهداف مجموعة من الدول.

تجدد الجمهورية العربية السورية التأكيد على أنها نفذت كل التزاماتها تجاه المنظمة، وعلى إدانتها القاطعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان، وفي أي زمان ومكان وتحت أية ظروف.

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لوفد دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة على التعاون الوثيق معنا والجهود الهامة التي بذلها خلال فترة عضويته في مجلس الأمن. وكلنا ثقة بأن الجزائر الشقيقة، العضو العربي القادم في المجلس، ستقوم بدورها المشرف أيضاً.

كما أتوجه بالشكر إلى وفود البرازيل وغابون وغانا على جهودها خلال فترة عضويتها في المجلس ومحافظتها على مواقف تتسجم مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. أما بالنسبة لوفد ألبانيا، فإننا

دقيقة وكاملة في الوقت المناسب تتعلق بالأسلحة الكيميائية ومرافقها الموجودة على أراضيها. ومع ذلك، وبعد مرور 10 سنوات، لا يمكن للأمانة الفنية للمنظمة أن تعتبر الإعلان الذي قدمه النظام السوري دقيقاً وكاملاً بسبب الثغرات والتناقضات والاختلافات المتبقية.

ونحن نتابع عن كثب كيف يتم التعامل مع جهود المنظمة لتوضيح جميع المسائل غير المحسومة. ولا تزال الأمانة الفنية تنتظر معلومات وتفسيرات تقنية كافية بشأن أسئلتها المتعلقة بمختلف الحالات، بما في ذلك الكشف عن مادة كيميائية مدرجة في الجدول 2، والكشف عن مادة كيميائية ذات طبيعة مزدوجة الاستخدام في منشأة برزة، والنقل غير المصرح به لأسطوانتين استخدمتا في هجوم دوما. ونحيط علماً باستئناف المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات واللجنة الوطنية السورية الشهر الماضي في دمشق، بعد أكثر من عامين ونصف العام من الجولة السابقة، بعد سحب النظام السوري شروطه بشأن تشكيل وفد فريق تقييم الإعلانات. ونتطلع أيضاً إلى تقرير الأمانة الفنية عن مباحثاتها مع النظام فيما يتعلق بتحليل العينات التي جمعها فريق تقييم الإعلانات خلال الأنشطة المحدودة له داخل البلد في نيسان/أبريل، والذي يذكر تقرير المدير العام للمنظمة أنه كشف عن وجود مؤشرات لوجود عوامل كيميائية غير معلنة.

وندعو النظام السوري إلى الامتثال لالتزاماته والتعاون الكامل مع الأمانة الفنية، بما يتماشى مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). إن منع الإفلات من العقاب وضمان المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية أمران أساسيان لمنع تكرار حوادث مماثلة. وانطلاقاً من هذا الفهم، شاركت تركيا في تقديم المقرر المعنون "التصدي للخطر الناجم عن استخدام الأسلحة الكيميائية وخطر استخدامها في المستقبل"، الذي اعتمد في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وسنواصل دعم جهود الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإثبات الحقائق حول استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية ومحاسبة جميع الجناة.

رفعت الجلسة الساعة 11/25.

في الفترة من 1 إلى 5 تشرين الثاني/نوفمبر. وبالإضافة إلى ذلك، وكتدبير عملي، وافقت اللجنة الوطنية السورية على تمديد الاتفاق الثلاثي المعقود بين الجمهورية العربية السورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمدة ستة أشهر إضافية. يسعى هذا التمديد إلى تبسيط ودعم مهام وأنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية داخل سورية.

وبالنظر إلى هذا التعاون، تؤيد إيران فكرة الحوار البناء بين سورية والمنظمة، وتحت على وضع إطار زمني محدد لمعالجة أي قضايا متبقية والوصول بالملف إلى حل نهائي وحاسم. وهذا النهج محوري لضمان الشفافية والمساءلة والتوصل إلى حل مرضٍ لجميع المسائل غير المحسومة.

أخيراً وليس آخراً، نعتبر أن عقد جلسات مجلس الأمن مراراً وتكراراً والإعراب عن وجهات النظر السابقة، بما في ذلك الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة، أمر لا يساعد على كفاءة مجلس الأمن. ونحث مجلس الأمن على بذل جهود بناءة ونتوقع دوراً إيجابياً من أعضاء المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة أوزغور (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر الرئاسة الإكوادورية على عقد هذه الجلسة بعد فترة شهرين (انظر S/PV.9411)، مما يسمح لمجلس الأمن بالنظر في إحراز تقدم بشأن القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. ونتوجه بالشكر أيضاً إلى المدير إيبو على إحاطته.

تشير تركيا بقلق بالغ إلى التقارير الشهرية الأخيرة للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2023/920 و S/2023/926)، فضلاً عن تقاريره الأخيرة عن عمل فريق تقييم الإعلانات.

وقد نسبت الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية استخدام الأسلحة الكيميائية بشكل مستقل إلى النظام السوري في تسع مناسبات، قبل وبعد أن أصبح طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام 2013. والنظام ملزم، بوصفه طرفاً في الاتفاقية، بتقديم إعلانات